تيّارات الفِكر الاقتِصادي في العالم العربي

راشد البرّاوي

الاتجاهات الفكرية ، في ميادين الاقتصاد والاجتماع والسياسة ، لا يمكن ان تنشأ في فراغ . فهي ليست مجرد تصورات محصورة في نطاق الذهن المجرد ، والا فقدت صلتها بالواقع وبالعالم الذي يعيش فيه البشر ، وخلت من امكانيات الاستخدام العملي لها ، واندرج رجالها في عداد اصحاب « اليوتوبيات » اي العوالم التصورية. هذه الاتجاهات لا تنفصل عن حياة الناس الواقعية ، فهي تظهر بغض النظر عن كسائها الفكري ، وتتبلور وتتطور لانها انعكاس لحاجات يستشعرها المجتمع ، فهناك اوضاع يجب ان تزول لانها تشكل قيدا على تطوره الارتقائي ، لتحل محلها اوضاع اخرى قادرة على السير به قدما . ويمكن ان نقول بعبارة اخرى انها تمثل قوى صاعدة تريد ان تشق طريقها وسط عقبات ممثلة في مصالح قديمة راسخة. وحتى اذا قيل ان اتجاها فكريا معينا هو سابق لاوانه او لعصره ، فينبغي ان نفهم المعنى الحقيقي للتعبير ، فهو سابق لعصره اذا قصدنا تطبيقه فور صدوره ، ولكنه لم يكن ليظهر الا لان البواعث عليه موجودة بالفعل وان لم تكن ظاهرة في انظار اغلبية اعضاء الجماعة .

ولكي يتسنى بيان الاتجاهات التي يمثلها الفكر في الحقل الاقتصادي بالعالم العربي اليوم ، يلزمنا ان نلقي نظرة ولو سريعة على واقع الاقتصاد العربي خلال العقدين الاخيرين اللذين يمتدان منذ ختام الحرب العالمية الثانية ، ومنه سوف يتكشف انه واقع كان يلح في ان يدخل عليه تغيير جذري . وفي الوقت نفسه ينبغي الا نغفل الآثار الناجمة عن رياح التغيير التي هبت على مناطق شاسعة من العالم خلال الفترة المشار اليها ، ونشوء اتجاهات فكرية لعلاج اوضاع تشابه ما يشكو منه المجتمع العربي . ومن ثم فهناك تجاوب وتفاعل بين الافكار والاتجاهات ، ذلك ان العالم ككل اصبح اشد ترابطا واوثق اتصالا بفعل الثورات الفنية والتقنولوجية الحديثة ، بحيث ان الحديث عن « عالم واحد » حديث يمثل حقيقة قائمة ، والى حد كبير . وليس في الوسع ، ونحن نتحدث عن التيارات في الفكر الاقتصادي بالعالم العربي ، وهي تيارات تنصب على المبادىء التي ينبغي ان تقوم عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وعلى المسالك التي يجب ان تسير فيها ، — نقول ليس في الوسع بل لعل هذا من الضرورات الاولية ، ان نضع التأكيد الواجب على قوة ظهرت في قلب

الاقليم وقدر لها ان تلعب الدور الفعال ، تلك هي الثورة المصرية التي نشبت في عام ١٩٥٢ .

واذا كانت الاتجاهات الجديدة صارت ظاهرة للعيان بدرجات متفاوتة ، الا ان الجانب التطبيقي منها لا يزال في اكثر من بلد عربي متخلفا عن الجانب النظري . وهذا راجع بالدرجة الاولى الى اختلاف مراحل التطور الذي بلغته تلك الاجزاء المتعددة في الوطن العربي .

وثمة امر لا بد من الاشارة اليه، وهو الصراع الذي تشتبك فيه هذه التيارات الجديدة وخاصة عندما يجري اخراجها من مجال الفكر الى نطاق الفعل اي التطبيق . وفي الطرف المقابل من المعركة نلقى قوى متعددة : مصالح محلية راسخة تحس بالخطر الذي تتعرض له ، ومصالح خارجية او اجنبية عن العالم العربي لها مصالحها هي ايضا وتخشى ان يعصف بها ، واتجاهات فكرية نمت في ظل الركود او انبثقت عن اوضاع بيئية تعتبر بالنسبة الى ظروف النصف الثاني من القرن العشرين خطأ تاريخيا ، وتركة علاها الصدأ من عهد السيطرة الاجنبية .

خلفية الصورة

درج الكثيرون من الباحثين والكتّاب على النظر الى العالم العربي في مجموعه بوصفه من الاقاليم التي تطلق عليها عبارة « التخلف الاقتصادي » ، وذلك بالقياس الى مناطق او بلدان اخرى في العالم مثل الولايات المتحدة الامريكية ودول اوربا الغربية واليابان ثم الاتحاد السوفييتي منذ ثورته في عام ١٩١٧ ، - وان كانت ظاهرة التخلف هذه ليست شاملة او مطلقة ، اذ تمكنت بعض اجزاء هذا الوطن العربي من التخلف عليها في ناحية او اخرى ، وعلى نحو يشير الى الامكانيات الكامنة في المستقبل .

والذين يصدرون مثل هذا الحكم يأخذون في اعتبارهم طائفة من المؤشرات او المعايير التي استقر رأي الاقتصاديين على استخدامها لبيان مراحل التطور الاقتصادي. وفي مقدمة هذه المعايير العامة مبلغ استغلال الموارد الطبيعية والبشرية ، فما من شك ان القصور او التقصير في هذه الناحية الاساسية يؤدي الى اتساع نطاق البطالة بنوعيها الظاهر والمقنع ، وهي ظاهرة يزداد الخطر الناتج عنها حدة وتفاقما كلما اتسعت الثغرة بين استغلال [illegible] الطبيعي في عدد السكان ، فيهبط مستوى المعيشة بالنسبة الى الغالبية الكبرى منهم ، وهذا ما تلقاه واضحا في معظم اجزاء العالم العربي . ويرتبط بهذا المعيار ايضا مبلغ التأثر بنتائج الثورة التقنولوجية الحديثة واقتباس اساليبها وتطبيقها على الزراعة والتعدين والنقل والمواصلات والتصنيع .

ولو اننا طبقنا هذه المقاييس على الوطن العربي لتراءت لنا صورة اوضاع لا بد من

ادخال تغيير جذري عليها . فبرغم ان المساحة المنزرعة تزيد على ٤٤٠ الف كيلو متر مربع ، فان حوالي ٨٣ بالمائة منها يعتمد على الامطار الفصلية التي يتفاوت معدلها من سنة الى اخرى ، ومعنى هـذا ان احد عوامل الانتاج الرئيسية ، وهو الارض ، لا يستغل الاستغلال الواجب برغم الحاجة اليه ، وهذا راجع الى عدم تنفيذ المشروعات التي تكفل الري المستديم وبالتالي الزراعة على مدار السنة . ان الارض التي تعتمد على الري من مياه الانهار تقدر مساحتها بحوالي ٨٦ الف كيلومتر مربع ، تسعون بالمائة منها في الجمهورية العربية المتحدة والسودان (نهر النيل) والعراق (نهرا دجلة والفرات) . وفضلا عن هذا فهناك مساحات شاسعة تصلح للاستغلال الزراعي ، وتقرب مساحتها من ٦٤٠ الف كيلو متر مربع (منها ٩٠ بالمائة في السودان والعراق والمغرب) ولكنها ليست بذات نفع في الوقت الحاضر اما لعدم توافر المياه ، واما بسبب قلة الايدي العاملة .

وينطبق القصور الواضح في استغلال الموارد الطبيعية ، على الثروة المعدنية . وبرغم النقص في الابحاث الجيولوجية الشاملة، فان الدراسات التي اجريت حتى الآن في اجزاء من الوطن العربي دلت على وجود عدد من المعادن الاساسية التي يجري استغلالها الآن بطريقة تجارية، ومنها البترول الذي يشكل المصدر الرئيسي (او الوحيد) للدخل القومي في بلاد مثل الكويت والمملكة العربية السعودية وقطر وليبيا ، ومنها الفوسفات الذي تنتج منه المغرب وتونس وحدهما ما يعادل ٣٠ بالمائة من الانتاج العالمي ، وهذا كله بخلاف معادن الحديد والرصاص والكوبالت والجبس . ولكن يلاحظ بهذا الصدد ان المعادن التي تم الكشف عنها لا تمثل حقيقة ما يضمه باطن الارض منها ، واهم من هذا ان دور الاقطار العربية مقصور بوجه عام على استخراج هذه المعادن وتصديرها على هيئة خام الى البلاد الصناعية في اوربا وامريكا واليابان (الفوسفات ، الحديد ، المنغنيز ، البترول).

واذا استثنينا الجمهورية العربية المتحدة فـالوطن العربي في جملته متخلف من ناحيـة التصنيع ، فالصناعة لا تسهم الا بنسبة يسيرة من الدخل القومي. ويلاحظ على الصناعات القائمة انها بوجه عام من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تعتمد على بعض الخامات المحلية، والتي تستهدف سدّ جانب من متطلبات الاستهلاك المحلي. وفضلا عن هذا فان المؤسسات الصغيرة تعتبر الطابع العام المميز للصناعة في معظم البلاد العربية، فطبقا لاحصاء عام ١٩٥٤ عن العراق مثلا كان عدد المنشآت الصناعية ٢٢٤٦٠ منشأة نصفها تقريبا لا تستخدم الواحدة منها الا عاملا واحدا، ولم يزد عدد المنشآت التي تستخدم الواحدة منها ٢٠ شخصا فاكثر، عن ٢٩٤ منشأة . ويدل احصاء عام ١٩٥٩ عن الاردن انه كانت هناك ٦٨٨٧ منشأة صناعية عدد عمالها جميعا ٢٤٠٠٠ تقريبا . والنتيجة المترتبة على هذه الظاهرة افتقار الصناعة العربية

الى الكفاءة ، بسبب بدائية الاساليب التكنيكية والمعدات والادوات ، ومن هنا ارتفاع التكاليف بالنسبة الى المقاييس الاقتصادية ، ومن هنا ايضا ان الصناعات العربية لا تعيش الا وراء اسوار الحماية الجمركية ، وهو ما يرتد اثره على الجماهير ذات الدخول المحدودة .

وتتجلى نواحي الضعف ايضا في التجارة الخارجية ، فالنسبة الساحقة من الصادرات ممثلة في الخامات الزراعية والمعدنية والحيوانية ، فتجد ٨٠ بالمائة من صادرات العراق عبارة عن البترول ، وفي السودان يمثل القطن وبذرته والصمغ العربي والفول السوداني والسمسم والماشية والاغنام ٩٠ بالمائة او اكثر من الصادرات. ولا شك ان الاعتماد على تصدير الخامات التي تحتاج اليها البلاد المتقدمة صناعيا يجعل البلاد التي تنتجها تحت رحمة تقلبات الاسعار في الاسواق العالمية ، وبالتالي تحت رحمة الاقتصاديات المتقدمة . والامر الثاني الذي يلفت النظر هو اتجاه التجارة نحو البلاد التي كانت تبسط سلطانها السياسي على العالم العربي . فحوالي اربعة اخماس الصادرات المغربية وجهتها فرنسا ، ويذهب ٣٥ بالمائة من صادرات السودان الى المملكة المتحدة . وتذهب النسبة الكبرى من البترول العربي الى اوربا الغربية لانها المستهلك الرئيسي لهذه السلعة . والظاهرة الثالثة هي ضعف التبادل التجاري بين اجزاء الوطن العربي .

واذ ننتقل الى التوزيع الطبقي للثروة ، مقتصرين على الزراعة باعتبارها الحرفة التي تعيش عليها الاغلبية من السكان (٧٠ – ٧٥ بالمائة في سوريا ، حوالي ٨٠ بالمائة في المغرب والعراق) يطالعنا اولا وقبل كل شيء تركز نسبة كبيرة من الاراضي الزراعية في ايدي فئة صغيرة من كبار الملاك ، ومعنى هذا انتفاء العدالة في التوزيع . ففي مصر مثلا عند نشوب ثورة عام ١٩٥٢ كان ٢٪ بالمائة من كبار الملاك (١٠٠ فدان فاكثر) يملكون ٢٧٫١ بالمائة من مساحة الاراضي الزراعية . وبرغم ان الاحصاء الزراعي بالعراق عن عام ١٩٥٢/ ١٩٥٣ يقتصر على ذكر عدد الحيازات دون مساحتها ، الا انه يقدم لنا مؤشرا يدل على غلبة الملكيات الكبيرة ، فيسجل ١٠٤ حيازات مساحة الواحدة منها اكثر من ١٢ الف دونم . وفي سوريا كانت الملكية الزراعية الخاصة موزعة على النحو الآتي (بالهكتارات):

الوحدة	المساحة الملكية
اقل من ١٠	١٫٠٩٧٫٤٩١
من ١٠ الى ١٠٠	٢٫٨٩٢٫٤١٤
اكثر من ١٠٠	٢٫٣٤٨٫٨٨٣

ولقد تمكن الاستعمار الاجنبي من ان يبسط سلطانه على القسم الافريقي من الوطن العربي . ولما انتهت الحرب العالمية الاولى بسقوط الدولة العثمانية ، مد الاستعمار نفوذه على القسم الاسيوي تحت ستار الانتداب . وعملت هذه القوة الخارجية على تنفيذ اهدافها ،

فحولت هذا الوطن الى منطقة تتوفر على انتاج المواد الغذائية التي تكاد تشبع حاجة اهله ودون محاولة لتطوير الاساليب المستعملة، وعلى انتاج الخامات من زراعية ومعدنية لاغراض التصدير . وسيطرت المصالح الاقتصادية في البلاد الحاكمة على مختلف جوانب الاقتصاد العربي ، فملكت المصارف وشركات التأمين (ولا تزال هذه الظاهرة قائمة في المغرب وتونس والاردن ولبنان) وعددا من المرافق العامة (الخطوط الحديدية ، الترام ، الكهرباء) والصناعات الاستخراجية (البترول ، الفوسفات ، المنغنيز) وكثيرا من الصناعات القائمة ، وان حاولت في بعض اجزاء الوطن العربي اشراك رأس المال المحلي احيانا بحصة الثعلب محتفظة لنفسها بنصيب الاسد . بل وتدفق المستوطنون الاجانب يتملكون الاراضي الزراعية ، فعندما اعلن استقلال الجزائر في عام ١٩٦٢ كانت ملكية الاوربيين لا تقل عن مليون فدان ، وبلغت نسبة ما يملكونه في المغرب حوالي ٢٥ بالمائة من الارض المنزرعة . وكان نفر منهم يملك في مصر حوالي ٢٠٠ الف فدان .

هذه الخلفية التي عرضناها لا تكتمل صورتها الا اذا اشرنا الى ناحية اخرى اصبحت لها اهميتها الكبرى ، وهي ان عملية الانماء الاقتصادي كانت تتسم بالفوضى والتضارب . فمن جهة كانت تشترك في توجيهها او تتحكم فيها المصالح الاجنبية المسيطرة على البلاد بالذات او بالواسطة ، ومن جهة اخرى كانت تمليها مصالح رأس المال الخاص وما يأمل الحصول عليه من ارباح، ولو تعارض ذلك مع مصالح المجتمع ككل. ومن الطبيعي والحالة هذه ان تصبح الدولة الاداة التي تنفذ اهداف وسياسات المصالح من اجنبية ومحلية، ولو تم هذا على حساب الجماهير العريضة .

نخلص من هذا العرض الموجز الى ان العالم العربي كان يعاني من :

اولا ، قصور الكفاية في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية ، مما ترتب عليه انخفاض الدخل سواء بالنسبة الى المجتمع او بالنسبة الى الفرد ، وبالتالي هبوط مستوى المعيشة ، وهو ما كان نصيب الاغلبية الساحقة من السكان .

ثانيا ، انتفاء العدل في توزيع الثروة ، وفي توزيع ناتج المجهود القومي ، وما ترتب على هذا من وجود تناقضات طبقية كانت تزداد عمقا باطراد .

ثالثا ، السيطرة الاجنبية من مباشرة وغير مباشرة .

رابعا ، سلبية جهاز الدولة ، بمعنى ان الدولة لم تضطلع بدور فعال في تنظيم الحياة الاقتصادية .

ومن هذه الاوضاع بدأت تظهر تيارات فكرية متنوعة تطالب بالتغيير وبالعمل على خلق نظام جديد يلبي مطالب الجماهير الغفيرة. ووجدت ظروف اخرى كثيرة ساعدت

على اشتداد الدعوات الجديدة ، لانها ظروف خلقت طبقات جديدة لهامصالحها واهدافها، ومنها ان الحرب العالمية الثانية احدثت نشاطا انتاجيا واقتصاديا ، وهذا ادى الى ظهور صناعات وحرف جديدة واتساع نطاقها ، مما ادى الى ظهور طبقة وسطى صغيرةوجدت الطريق مسدودا امامهـا بسبب سيطرة الاحتكارات ، وطبقة عاملة احست بوضعهـا الاجتماعي وراحت تطالب بالتحسين الفعلي في حظوظها ، وتطالب بنصيب عادل في المنتج القومي . وكان انتشار التعليم عاملا له وزنـه ، اذ خلق طبقة جديدة تطالب بنصيب في الحكم والدخل القومي يتناسب مـع مكانتها ومؤهلاتها ، كما انمى الوعي ودعمه . وثمـة عامل ثالث ، هـو انتشار الافكار الاشتراكية ، فاصبحت موضع التطبيق بدرجـات متفاوتة في اوربا ومناطق من آسيا؛ وفي عصر قويت فيه وسائل الاعلام واساليب الاتصال بالجماهير ، كان لا بد لهذه الافكار من ان يتردد صداها في العالم العربي وان تكتسب انصارا جددا يتزايد عددهم باطراد . كان لا بد ان يتأثر المثقفون بمـا حدث في فرنسا في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، وفي انكلترا حينما احرز حزب العمال اغلبية كبيرة في انتخابات عام ١٩٤٥ ، وبقيام النظام الاشتراكي في دول اوربا الشرقية والصين ، وبالتجارب الاشتراكية التي سبقت الهند مثلا الى الاخذ بها . ولكن اقوى هذه المؤثرات بحق كان ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ في مصر ، التي اعلنت ان اهدافها الرئيسية هي التحرر من السيطرة الاجنبية بمختلف الوانها ومظاهرها ، والقضاء على الاقطاع ورأس المال المستغل ، وتحقيق الكفاية من اجل استثمار الموارد الى الحد الاقصى المستطاع على ضوء الامكانيات ، وتوفير العدل الاجتماعي في توزيع ناتج الجهد القومي بحيث لا تستأثر القلة بالنصيب الاوفى فيه . وكان من الطبيعي ان يكون لهذه الثورة ابلغ الاثر لانهـا منبثقة من نفس البيئة العريقة ، ولانها تعبر عن اهداف الجماهير العربية في الاقليم كله من المحيط الاطلسي حتى الخليج العربي، ومن هنا لقيت تجاوبا كبيرا ، واعتبرت رائدة في شتى المجالات .

وظيفة الدولة

وكان اول ما وجه اليه المفكرون العرب تفكيرهم هو وظيفة الدولة في البلد العربي ، بعد ان لمسوا موقفها المتخاذل الذي قرب من السلبية او المستمد من الفلسفة الكلاسيكية القديمة. فقد كان رجال هذه الفلسفة، وعلى رأسهم آدم سميث ، يعارضون في تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ويرون ان دورها لا يجب ان يتعدى حدود المحافظة على التوازن بين المصالح المتعارضة ، وان المنافسة الحرة والنشاط الخاص غير المقيد كفيلان بتحقيق الخير العام . غير ان شرور النظام الاقتصادي ، واشتداد ساعد الحركات العمالية ، وظهور الافكار الاشتراكية ، كل ذلك احدث ثغرات في السياسة الكلاسيكية ، وراح الكتّاب [illegible] ، وبدرجات متفاوتة من التأكيد ، بضرورة تدخل الدولة على نحو اكثر ايجابية

في الحياة الاقتصادية. ومن هنا الفيناها، حتى في اعرق البلاد الرأسمالية، تضطلع بمشروعات وخدمات كانت في الاصل ميدانا لرأس المال الخاص وحده ، كما حدث بالنسبة الى مشروع وادي تنسي في الولايات المتحدة التي تعتبر حصن المذهب الاقتصادي الحر ؛ بل ورأيناها تعمد الى التأميم في حالات عدة تقضي بها الضرورات الاقتصادية والاجتماعية ، كما حدث عندما امت حكومة العمال في بريطانيا ، في اثر الحرب العالمية الثانية ، بنك انكلترا وصناعة الفحم ؛ كما اعترفت بمبدأ الاقتصاد المختلط في حالات ، اي الاقتصاد القائم على المشاركة بين رأس المال العام ورأس المال الخاص .

هذه التطورات التي طرأت على فلسفة المذهب الحر كان لا بد ان تجد لها صدى في الوسط العربي . فراح الكتّاب يشددون على ضرورة قيام الدولة بدور ايجابي ، واخذت الدولة في البلاد العربية تستجيب لهذا التيار الفكري الجديد . لم يعد في الامكان على ضوء ظروف العالم الحديث ، ان تكتفي الدولة العربية بدور « المايسترو » او رئيس فرقة العزف الذي ينسق الانغام ويضبطها ، وانما يجب ان تضع الموسيقى وان توجهها وتراقبها وان تشترك في عملية العزف . وبعبارة اخرى، اقرت الدولة العربية مبدأ التدخل بصورة مباشرة او غير مباشرة ، وبالاضطلاع بمشروعات وخدمات ، وحدها او بالاشتراك مع رأس المال الخاص . وهذا التحول في مفهوم وظيفة الدولة يعتبر من اهم التيارات الفكرية الجديدة في ميدان التطور الاقتصادي في العالم العربي خلال العقد الاخير .

القطاع العام

هذه النظرة الجديدة الى وظيفة الدولة في المجتمع الحديث لم تقف عند حد الدعوة النظرية ، وانما تجاوزتها الى مجال التطبيق العملي . وسار هذا التطبيق في اتجاهين رئيسيين:

اولا ، اصدار التشريعات الخاصة بتنظيم الحياة الاقتصادية ، كتقرير حدود للملكية الزراعية لا يتجاوزها الفرد ، وانشاء المؤسسات الحكومية لدعم التنمية في مجال او آخر، وتشجيع الاستثمارات وتوفير الضمانات لها واجتذابها حتى تسهم في عمليات الانماء ، ومنح المزيد من الحقوق والامتيازات للطبقات العاملة بما يكفل لها الامان والاستقرار ويرفع من مستوى معيشتها ، وفرض الرقابة على الائتمان والنقد ، والحد من استيراد سلع معينة لا تتصل بالاستهلاك الشعبي توفيرا لعملات اجنبية يتعين استخدامها في اغراض التنمية ، وغير ذلك من التدابير التي جرت الدولة على العزوف عن اتخاذها تأسيسا على مبدأ عدم التدخل في سير الحياة الاقتصادية .

ثانيا ، وهو الاهم ، الاشتراك الايجابي الفعال في دفع عجلة التقدم الاقتصادي ، وذلك بصورة كلية او جزئية . ففي مصر مثلا بعد ثورة عام ١٩٥٢ نفذت الدولة مشروع كهربة

اسوان (ثم اعقبت ذلك بالبدء في تنفيذ السد العالي وهو من الطراز المعروف باسم « المشروع المتعدد الاغراض ») . وعمدت الى انشاء عدد من الصناعات الكبرى بالتعاون مع رأس المال الخاص ؛ ومن امثلة نتائج هذا التعاون شركة الحديد والصلب ، وشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) ، وشركة الورق (راكتا) ، وشركة عربات السكك الحديدية (سيماف) ، كما استخدمت البنك الصناعي في انشاء او دعم عدد من المشروعات الصناعية مثل شركة الخزف والصيني والشركة العامة للحراريات والشركة العامة للجوت ، وجميعها مشروعات تكلفت عشرات الملايين من الجنيهات . وكذلك اقامت عددا ضخما من المشروعات الصناعية الحديثة عن طريق المال العام وحده بعد تأسيس هيئة مشروعات السنوات الخمس .

وفي الاردن اسهمت الحكومة في رأس مال شركة مناجم الفوسفات الاردنية ، كما تملك ٩٩ الف سهم من اسهم شركة الاسمنت البالغ عددها ٢٠٠ الف سهم ، فضلا عن ٢٥ بالمائة من رأس مال شركة الدباغة الاردنية ، مما نشير اليه على سبيل المثال لا الحصر . وفي ليبيا ايضا قامت الحكومة بانشاء بعض الوحدات الصناعية مثل المدبغة الحكومية ومصنع تعبئة التمور ، كما تملك مشروعات اخرى كمصنع الطباق واحتكار الملح في ولاية طرابلس . وفي السودان انشىء البنك الصناعي في عام ١٩٦١ للمساعدة في تمويل حركة الانشاء والتوسع الصناعيين في القطاع الخاص .

هذه الامثلة التي اوردناها عن صناعات اقامها المال العام واشترك في اقامتها ، تدل على اتجاهين رئيسيين يرتبط كل منهما بالآخر ارتباطا وثيقا ، احدهما هو استجابة الدولة في البلاد العربية للرأي الجديد بشأن المهام الاقتصادية الملقاة على عاتقها ، ولا شك ان الصناعات ظلت الى عهد قريب من الميادين المقصورة على رأس المال الخاص من اجنبي ومحلي ؛ وثانيهما انه قد بدأ ارساء الاساس الذي يقوم عليه قطاع عام قوي وقادر ، يوجه العملية الانتاجية في مسالكها الصحيحة التي تحقق خير الجماعة بصورتها الكلية .

الكفاية والتخطيط

في حديثنا عن خلفية الصورة في العالم العربي ، قلنا ان ابرز ما كان يستشعر من نقص هو القصور في الاستفادة من الموارد المتاحة من طبيعية وبشرية . ومن هنا اخذ الكتّاب يشددون على موضوع الكفاية عن طريق التعبئة الكاملة او ما يقرب منها في حدود الامكانيات المتوافرة للمجتمع . وبهذا نستطيع ان ننجز امرين على اكبر جانب من الاهمية من حيث النتائج التي تترتب عليها في الاجل الطويل بوجه عام ، اولهما ان نزيد بصورة متصلة ومتضاعفة نسبيا الثروة التي ينتجها المجتمع ، وهذه الثروة تتصل اتصالا مباشرا بالسلع التي نسعى اليها وهي توفير تلك السلع والخدمات التي يتطلبها المجتمع بصورته الكلية

والتي تضفي في الواقع على الحياة قيمتها وبهجتها . وثاني الامرين هو الوصول الى حالة العمالة الكاملة وبذلك يصبح في الامكان القضاء على ظاهرة البطالة السافرة او المقنعة ، التي لا تعدو كونها تبديدا لطاقة انسانية ثمينة . واذا كانت دول متقدمة تضع التأكيد على التوسع في انتاج الثروة ، بينما تعلق دول اخرى اهمية اكبر على مسألة العمالة ، فان البلاد المتخلفة والبلاد النامية تشعر شعورا شديدا بضرورة تحقيق الامرين معا ، بسبب ظروف التعثر التي فرضت عليها عبر الزمن لسبب او آخر .

هذا الادراك لاهمية عنصر الكفاية ارتبط به ادراك آخر من جانب المفكرين العرب ، وهو انه لا سبيل الى الوصول الى هذه الغاية الا عن طريق التخطيط . والواقع ان ثمة اعتبارات عدة تجعل هذا التنظيم لحياة الجماعة الاقتصادية اعظم كفاءة من اطلاق المجال للحرية الاقتصادية او الاقتصاد المرسل بتعبير آخر .

ففي ظل النظام القائم على ما يقال له الاقتصاد الحر نجد الاشخاص الذين يتخذون القرارات الخاصة بالانتاج والاستثمار ، اعمياء بالضرورة لانهم في الحقيقة لا يتحكمون الا في جزء يسير من الجهاز الانتاجي ، وبذلك يعجزون عن تقدير النتائج التي تترتب على هذه القرارات بالنسبة الى الاجزاء الاخرى من جهاز الانتاج هذا ، او بالنسبة الى رد الفعل الناجم عن وجهة النظر الاجتماعية . اما الاشراف المركزي فيستطيع ان يتفادى كل ما يحد من الرؤية والتقدير . وفضلا عن هذا فالسلطة المركزية ، التي هي في وضع يتيح لها مراقبة الميدان الاقتصادي كله ، قادرة على ان ترى اشياء يتعذر على المنتج الفرد ان يراها اطلاقا او ان يراها بصورة واضحة ، كما ان في وسع هذه السلطة المركزية ان تولي اهتماما للاعتبارات التي لا يمكن ان تلعب اي دور في تقديرات الافراد المنصرفين الى المنافسة فيما بينهم .

والسلطة التي تتولى الاشراف على الاقتصاد المخطط قادرة على ان تضع في حسبانها العمليات التي يتطلب اداؤها وانجازها وقتا طويلا او التي توشك ان تقع ، وهذا ما لا يتوافر للعدد الكبير من المنتجين الفرديين الذين لا يسترشدون الا بمصالحهم الذاتية الضيقة . فهي تستطيع ان تتنبأ باستنفاد المواد الخام ، والتبذير في موارد الصحة والجمال الطبيعية ، وتدمير الحياة البشرية ، وما قد يحدث من تطورات في المجال الدولي .

ولعل من اكبر المسؤوليات التي تضطلع بها السلطة المسؤولة في ظل الاقتصاد المخطط ، ضبط وتحديد العلاقة بين المال والانتاج . ان التكرار الدائم للازمات وحالات الانتكاس هو اظهر معالم الاقتصاد الحر ، فالتذبذب الكبير الذي يتعرض له النشاط الانتاجي انما يرتد الى سؤ ادارة العلاقات بين سياسة الائتمان وبين الانتاج .

على اساس هذه الاعتبارات النظرية ، وعلى ضوء الاوضاع العملية القائمة بالفعل ، عم الادراك العميق بانه لا سبيل الى الاسراع بعملية التنمية والسير بها وجهة محددة ، وعلى اساس من التوازن بين القطاعات المختلفة من الاقتصاد القومي ، الا اذا طبق عليها مبدأ التخطيط . واشتدت الدعوة من جانب المفكرين والباحثين ، وسرعان ما انعكس اثرها القوي على سياسة الحكومات العربية ، فاصبح التخطيط او (التصميم) من المبادىء المقررة في العالم العربي ؛ فانشئت مجالس او وزارات لهذا الغرض في معظم البلاد العربية ، واستقدمت بعثات وهيئات خبيرة من الخارج لتعاون في هذا الميدان ، ووضعت الخطط لآجال معلومة وبدأ تنفيذ بعضها بينما البعض الاخر هو في طريقه الى التنفيذ .

كانت بداية تطبيق هذا الاتجاه الجديد في مصر . ففي كانون الثاني (يناير) ١٩٥٣ ، اي بعد ستة اشهر تقريبا من الثورة ، افتتح « المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي » اعماله ، وعهد اليه ببحث المشروعات التي يكون من شأنها تنمية الانتاج القومي ، ووضع برنامج اقتصادي لمدة ثلاث سنوات يراعى فيه تقديم المشروعات الاوفر انتاجا والايسر في التنفيذ والاقل تكلفة مع مراعاة اهميتها بالنسبة الى الاقتصاد القومي . ووضعت بعد ذلك مشروعات لقطاعات معينة من الاقتصاد القومي . ولما كان هذا الاسلوب يعتبر تخطيطا جزئيا ، تقرر الاخذ بمبدأ التخطيط الشامل لامكان تحقيق النمو المتوازن ، وبدأت هذه المرحلة الثانية مع بدء الخطة الخمسية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، في عام ١٩٦٠ . وقدرت الاستثمارات في الخطة الخمسية الاولى (١٩٦١/٧/١ — ١٩٦٥/٦/٣٠) بحوالي ١٦٩٧ مليون جنيه ، بينما قدرت الاستثمارات في الخطة الخمسية الثانيه بمبلغ ١٧١٧ مليون جنيه . والغرض الاساسي من الخطة بقسميها هو مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات ، وروعي في وضعها « ان نخرج باقتصادنا من حيز نشاطه المحدود الى حالة يصبح معها طليقا قادرا على موالاة التقدم » .

وفي سوريا ، خلال عهد الوحدة مع مصر ، وضعت خطة خمسية للتنمية (١٩٥٩/١٩٦٠ — ١٩٦٤/١٩٦٥) قدرت استثماراتها بمبلغ ٢٧٢٠ مليون ليرة سورية ، خصص منها لتنمية الاقتصاد القومي ما نسبته ٧٨٫٨ بالمائة . واعد العراق خطة خمسية (١٩٦١/١٩٦٢ — ١٩٦٥/١٩٦٦) تتضمن استثمارات جديدة قدرها ٥٦٦٫٣ مليون دينار ، منها ١١٢٫٢ مليون دينار للزراعة . وفي الاردن بدأ تنفيذ مشروع سنوات سبع ينتهي في عام ١٩٧٠ ، ويركز على المشكلة الرئيسية التي تواجهها البلاد ، وهي الاعتماد على المعونة الاجنبية . كما يهدف المشروع الى رفع الدخل القومي الى ١٥٦ مليون دينار . وقدر ان هذا البرنامج يتطلب استثمارات سنوية قدرها ٢٨٫٥ مليون دينار يسهم فيها القطاع بما جملته ١٣ مليونا ، بنسبة تقل عن النصف .

وتمشيا مع هذا الاتجاه اعدت الحكومة الليبية برنامجا خمسيا للتنمية ، ونص في القانون الخاص بانشائه على ان يخصص لميزانية التنمية ٧٠ بالمائة على الاقل من عائدات البترول .

ومن هذا الذي اوردناه على سبيل التوضيح ، نقول ان من ابرز الاتجاهات الجديدة في العالم العربي وضع التأكيد على مبدأ التخطيط الاقتصادي، اذ فيه، على ما يقول الاقتصادي الهندي واجل ، «يمكن الاسراع بانتظام بمعدل الاستثمار، وذلك عن طريق تخصيص نسبة عالية من الانتاج المضاف من اجل زيادة تكوين رأس المال ، وبهذا يمكن الوصول الى مستوى عالٍ من الاستثمار والمحافظة عليه خلال مراحل متعاقبة في عملية التخطيط » . ومن هنا فهو « عمل ايجابي ومعياري لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية » .

التيار المعادي للاقطاع

قلنا ان من الصور البارزة في قطاع الزراعة بالبلاد العربية ، تركز الملكية في ايدي قلة من افراد المجتمع . ولاحظ المفكرون على تلك الظاهرة :

اولا ، مجافاتها للعدالة ، اذ معناها حرمان الغالبية الساحقة من ابناء الريف .

ثانيا ، انها قيد على تطور القوى الانتاجية ، وخاصة بسبب جهل اصحاب تلك الملكيات الشاسعة بالاساليب العلمية الجديدة في الاستغلال الزراعي ، او بسبب غفلتهم عن تطبيقها .

ثالثا ، ان الايرادات الضخمة التي كانت تحصل عليها تلك الطبقة كانت تنفق في غير النواحي التي تؤدي الى تنمية الانتاج ، اي كانت تنفق في النواحي الاستهلاكية وفي الكمالية منها بوجه خاص .

رابعا، بسبب فقر الغالبية من اهل الريف هبط مستواها المعيشي وبالتالي ضعفت قوتها الشرائية مما حد من التوسع الصناعي .

خامسا ، واخطر من ذلك كله ان تلك الطبقة كانت هي المسيطرة بالفعل على جهاز الحكم (وان اشركت معها رأس المال الكبير العامل في مجالات اخرى غير الزراعة ، في عدد من البلاد العربية) ، وبذلك وقفت حائلا في وجه التطور .

لهذه الاسباب اشتدت الدعوة ، وبخاصة خلال العقدين الماضيين ، الى ضرورة القضاء على ذلك الضرب من الاقطاع عن طريق وضع حد اعلى لما يجوز ان يتملكه الفرد ، واعادة توزيع ما يزيد عن هذا الحد الاعلى بين صغار الفلاحين والمعدمين . هذه الدعوة ، وكانت نشيطة في مصر والعراق بوجه خاص ، لم تكن ترمي الى الغاء الملكية الخاصة في الارض ، وانما كانت تهدف الى توسيع قاعدة الملكية ، على حد تعبير الميثاق القومي للجمهورية العربية المتحدة فيما بعد .

وظلت الدعوة محصورة في اطارهـا النظري الى ان تفجرت وبعنف عندمـا وضعت موضع التنفيذ لاول مرة في تاريخ العالم العربي ، وذلك عندما صدر قانون الاصلاح الزراعي في مصر في ٩ ايـلول (سبتمبر) عام ١٩٥٢ ، ويعتبر اول واخطر تشريـع من نوعه في المنطقة ، من حيث مبادئه واهدافه ونتائجه الاقتصادية والاجتماعية . وكان من اثره زوال الطبقة الاقطاعية ، ودخـول مجموعات ضخمة من المعدمين والاجـراء في عداد المـلاك الزراعيين . وبمقتضى القانون المشار اليه جعل الحد الاعلى لما يجوز ان يتملكه الفرد الواحد ٢٠٠ فدان (وبحيث لا تزيد جملة ما يمتلكه هـو وزوجته واولاده القصر على ٣٠٠ فدان باي حال من الاحوال) ، ثم خفض هذا الحـد الى ١٠٠ فدان في عام ١٩٦١ . وكان من عناصر الهجوم التي وجهت الى الفكرة قبل تنفيذها انها تؤدي الى التفتيت ، ولهذا حرص القانون على الاخذ بنظام التعاون ، وبذلك اصبح يجمع بين عنصري العدالة في التوزيـع ، والكفاية عن طريق الاستفادة بنظام الانتاج الكبير .

وهلل المفكرون الاحرار في العالم العربي للقانون الذي طبق اتجاها كانوا يدعون اليه ، بل ولقي التأييد من الكتـّاب غير العرب ، واصبح مثلا يحتذى وشعارا معلنا . ففي عام ١٩٥٨ صدر قانون مماثـل في العراق يجعل الحـد الاعلى للملكية ١٠٠٠ دونم من الارض المروية و ٢٠٠٠ دونم من الاراضي التي تعتمد على مياه الامطار . وفي ايلول (سبتمبر) من العام نفسه صدر قانون في سوريا جعـل الحد الاعلى ٨٠ هكتارا من الاراضي المروية و ٣٠٠ هكتار من الاراضي البعلية ، واقر توزيـع الاراضي المستولى عليها (اسوة بما حدث في مصر من قبل) على صغار الفلاحين في مساحات لا تزيد الواحدة منهـا على ٨ هكتارات من الارض المروية و ٣٠ هكتارا من الارض البعلية .

وفي البلاد التي لم تأخذ بهذا الاسلوب في تحديد الملكية ، تسير الحكومات ، كما في الاردن مثلا ، على توزيـع الاراضي المستصلحة على صغار الفلاحـين والمعدمين بقصد زيادة عدد الملاك .

ويلاحظ بهذا الصدد انـه وان كانت الدعوة الى القضاء على ظاهرة التركز في ملكية الارض الزراعية بنيت على اعتبارات العـدل الاجتماعي التي تقضي على الفوارق الطبقية الصارخـة في الريف حيث تعيش الاغلبيـة من السكان ، وبنيت في الوقت نفسه على اسباب سياسية هي تحطيم ما كان لطبقة الاقطـاع من سيطرة بالغة على جهاز الحكم ، الا ان اصحاب الدعوة كانوا مدفوعين في الوقت نفسه بعوامل اقتصادية لها شأنها . فاذ لم يعد امتلاك الارض الزراعية بالمجال الذي تتجه اليه المدخرات ، ولما كانت هذه المدخرات لا يمكن ان تبقى عاطلة والا فقدت اهميتها ، بل والغرض منها ، فلا بد في هذه الحالة من البحث عن ميادين اخرى تستثمر فيها حيث تعود بجزاء لاصحابها ، وفي مقدمة هذه

الميادين الصناعة . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فتوزيع الاراضي المستولى عليها على جماعات وفيرة من الاجراء والمعدمين ، فضلا عن تعديل نظام الايجار بحيث يترك فائضا كافيا للمستأجرين ، كل هذه الاجراءات معناها زيادة القوة الشرائية في الريف ، فيعظم الاقبال على السلع والخدمات التي توفرها مجالات اخرى في مقدمتها الصناعة . وبهذا يبدو واضحا ان التيار المعادي للاقطاع كان في الوقت ذاته تيارا يهدف الى تنمية التصنيع وتحقيق التوازن السليم بين قطاعات الاقتصاد القومي .

التحرر من التبعية الاقتصادية

اشرنا الى ما كان من سيطرة المصالح الاجنبية على اقتصاديات البلاد العربية ، بحيث اصبحت الاخيرة في حالة تبعية كاملة او ما يقرب منها لاقتصاديات الدول الاستعمارية ، وهذا معناه توجيه الاقتصاديات العربية الوجهة التي تخدم هذه المصالح ، ومعناه ايضا تصدير مبالغ طائلة في كل عام على صورة ارباح وفوائد كان ينبغي الاحتفاظ بها لتكون عونا على تحقيق التنمية .

هذه الظاهرة لم تغب عن اذهان المفكرين العرب ، ودعمها الاحساس العميق بان الاستقلال السياسي يظل وهما ما لم يكن مصحوبا بالاستقلال الاقتصادي ، بحيث يتسنى توجيه الاقتصاد القومي وعملية التطوير بما يتفق مع الاهداف الحقيقية لجماهير الشعب العربي . ولهذا اشتدت الدعوة الى « تعريب » المؤسسات الاجنبية ، والى تعديل شروط الامتيازات الممنوحة لبعض هذه المؤسسات وبخاصة ما كان قائما منها باستغلال بعض مصادر الثروة المعدنية وعلى رأسها البترول . وفي الواقع كانت بداية حركة التحرر هذه في الميدان البترولي حينما اقدمت حكومة الدكتور محمد مصدق على تأميم صناعة البترول في ايران . وبرغم ان العملية لم تسر في الطريق المرسوم لاسباب لا حاجة بنا الى التعرض لها في هذا المقام ، الا ان صداها في البلاد العربية المنتجة للبترول كان قويا ، وارتفعت الاصوات منادية بتأميم هذه الصناعة . وادركت الشركات خطورة الاتجاه وقد انتقل من نطاق الدراسات النظرية ومجالات الصحافة الى دوائر البرلمانات كما حدث في العراق ، ولهذا عمدت الى اجراء تعديلات في صكوك الامتياز اسفرت عن اقرار مبدأ اقتسام الارباح مناصفة بينها وبين حكومات الدول المضيفة . وكانت هذه الاخيرة حريصة ايضا على التعديل حتى تزداد حصيلتها من العائدات البترولية ، وهو امر يساعد مساعدة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

غير ان الدعوة الى الحد من تلك التبعية الاقتصادية اشتدت واصبحت شاملة على مختلف مجالات الاقتصاد القومي ، بعد ثورة مصر ، وبعد حصول عدد من البلاد العربية على

استقلالها ، كالسودان وتونس والمغرب . وكانت مصر البادئة في انتهاج السبيل الجديد ، واستهلته بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس في تموز (يوليو) ١٩٥٦ . وعلى اثر الاعتداء الثلاثي من جانب بريطانيا وفرنسا واسرائيل ، وكنتيجة له، صدرت في العام التالي ثلاثة قوانين على جانب كبير من الاهمية ، تقضي بان تتخذ البنوك وشركات التأمين التي تعمل في مصر شكل شركات مساهمة مصرية ، وان تكون اسهمها جميعا مملوكة للمصريين دائما ، وترتب على ذلك شراء المؤسسة الاقتصادية لانصبة البريطانيين والفرنسيين في هذه المؤسسات. وكذلك قضى القانون الثالث رقم ٢٤ بعدم جواز القيد في السجل التجاري الا للافراد المصريين او شركات المساهمة المصرية التي تكون اسهمها مصرية ومملوكة للمصريين دائما ، وبهذا قضى على الوكالات التجارية الاجنبية التي كانت تعمل جاهدة على الحيلولة بين الحكومة وتنفيذ اتفاقاتها التجارية مع بعض الدول التي تعتبر جديدة على السوق المصرية ، كالبلاد الاسيوية والافريقية وبلاد الكتلة الشرقية . وكذلك اشترت المؤسسة الاقتصادية وبعض الشركات والمؤسسات المصرية الاخرى انصبة البريطانيين والفرنسيين من عدد من الشركات والمؤسسات المالية والتجارية والصناعية الاخرى التي كانت قائمة قبلا . وفي كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ امست بعض المؤسسات البلجيكية . ثم خطت حركة تحرير الاقتصاد القومي خطوة حاسمة وشاملة بصدور قوانين تموز (يوليو) ١٩٦١ .

وفي السودان امم مشروع الجزيرة في عام ١٩٥٠. وفي سوريا صدر في ٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٩ قانون يمنح رعايا الجمهورية العربية المتحدة حق تملك اسهم البنوك والسماح للمصارف المملوكة لهم بمباشرة اعمالها في اقليمي الجمهورية ، وبذلك ارسي اساس تعريب المصارف في الاقليم السوري . وطبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦١ تقرر ان تتحد المصارف في الاقليم السوري على صورة شركات مساهمة وان تكون جميع الاسهم اسمية ومملوكة دائما للمتمتعين بجنسية الجمهورية . ولكن الخطوة الحاسمة جاءت نتيجة قوانين التأميم الصادرة في تموز (يوليو) من عام ١٩٦١ .

وفي المغرب تمت مغربة عدد من مؤسسات المرافق العامة، كما بدأ في عام ١٩٦٣ العمل على استرداد مساحة قدرها نحو نصف مليون فدان من الاراضي الزراعية المملوكة لغير ابناء البلاد . وفي تونس الغي في ايلول (سبتمبر) ١٩٥٩ الاتحاد الجمركي الذي كان قائما من قبل مع فرنسا ، كما تقرر بعد ذلك استرداد الاراضي الزراعية المملوكة للاوربيين. واستردت الجزائر بعد استقلالها اراضي الاوربيين ، كما تملكت عددا كبيرا من المؤسسات الصناعية والتجارية وغيرها التي كانت ملكا للمصالح المالية الاجنبية .

وفي الوقت نفسه اصبحت الحكومات العربية بوجه عام تحيط توظيف رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة بقيود معينة ، حتى لا تنزع الى السيطرة وحتى تمارس نشاطها

في النواحي الانتاجية التي تقرها الدولة وفقا لمخططات التنمية. وهذا الاتجاه لا يتعارض مع مبدأ الاستعانة برأس المال الاجنبي في النواحي التي يقصر عنها رأس المال الوطني، او التي تتطلب انواعا مخصصة من الخبرة لا تتوافر محليا ، مثل استنباط البترول . وحتى في حالة هذا المعدن نجد الحكومات العربية تسهم في بعض الشركات الجديدة التي تأسست لاغراض التنقيب والتكرير ، مما تشهد به الاتفاقيات التي عقدتها مؤسسة ايني الايطالية مع حكومتي المغرب وتونس مثلا .

وفي مجال القروض حرصت الحكومات العربية على ابعادها عن اية قيود سياسية . وفضلا عن هذا فقد راحت البلاد العربية توسع من نطاق معاملاتها الاقتصادية مع مختلف بلاد العالم دون ما اهتمام بالنظم الاجتماعية القائمة في البلاد الاجنبية .

هذا الذي اوردنا بعض معالمه انما يؤكد وجود اتجاه قوي يواصل السير بشدة نحو تحرير الاقتصاديات العربية من مختلف الوان التبعية للغير ، وبحيث تقوم العلاقات مع العالم الخارجي على اساس التكافؤ وتبادل المنفعة .

التيار الاشتراكي

ولعل ابرز التيارات في الفكر الاقتصادي العربي واخطرها شأنا ، وبخاصة في الفترة التي اعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ظهور اتجاه اخذ يعظم قوة في صفوف المثقفين العرب ، ذلك هو الاتجاه الذي يدعو الى الاخذ بالاشتراكية اسلوبا لتنظيم حياة المجتمع العربي ، باعتبارها السبيل الحاسم المؤدي الى توفير العنصرين الاساسيين اللذين يفتقر اليهما الاقتصاد، وهما الكفاية بمعنى الاستغلال الواجب للموارد والطاقات والامكانيات، والعدل في توزيع ناتج المجهود القومي . ومما شجع على هذا الاتجاه خلال السنوات الاولى من الفترة التي نحن بصددها ، الانجازات التي حققها الاتحاد السوفييتي في ميدان التنمية الاقتصادية مما جعل في مستطاعه صد الغزاة من النازيين دون ان يتعرض للهزائم والكوارث التي حلت بروسيا القيصرية في الحرب العالمية الاولى . كذلك يمكن ان نعتبر من العوامل التي لفتت انظار المفكرين ودعاة الاصلاح في العالم العربي ، ان بلاد شرقي اوربا ويوغسلافيا والبانيا ، ثم الصين بعد ذلك ، اخذت بالنظام الماركسي ، وهذا فضلا عن نجاح حزب العمال البريطاني في الوصول منفردا الى مقاليد الحكم ، واتخاذ طائفة من تدابير التأميم الكبرى في فرنسا بعد تحرير البلاد من الاحتلال النازي. ولا ينبغي ان ننسى ايضا ان نقابات العمال في بلدان المغرب العربي الثلاث كانت ذات صلات وثيقة بالاحزاب اليسارية الفرنسية ، فكان لذلك اثر في تشكيل اتجاهات عدد من القادة .

وراح المفكرون العرب ينقلون الى لغتهم عددا من الكتب التي تعالج القضايا الاشتراكية

من زواياها الاشتراكية المختلفة ، وبعض هذه المؤلفات يعتبر من المصادر الرئيسية ، مثل « رأس المال » لكارل ماركس ، وزخرت المكتبات في العواصم العربية ، وبخاصة القاهرة وبغداد و بيروت و دمشق ، باعداد ضخمة من الدراسات الاشتراكية ، بلغاتها الاجنبية او مترجمة الى اللغة العربية . الا انه لوحظ ان معظم الكتابات من مؤلفة ومترجمة كان متأثرا بالافكار والنظريات الماركسية ، ومن هنا راح البعض من المفكرين يعلن انها لا تصلح في مجموعها للتطبيق في المجتمع العربي بسبب ظروفه البيئية والحضارية والتاريخية الخاصة به ، وانه لا ينبغي الالتزام بنظريات وضعت في القرن التاسع عشر وفي ظل ظروف مختلفة الى حد كبير عن الظروف السائدة في النصف الثاني من القرن العشرين . وكذلك كان من اسباب عزوف الكثيرين عن الماركسية ان تطبيقها اقترن في الاذهان بنظام الحكم السوفييتي خلال فترة الدكتاتورية الستالينية . ولهذا اخذ عدد من المثقفين والسياسيين التقدميين يتجهون بابصارهم الى الاحزاب الاشتراكية في بلاد غربي اوربا ، وبخاصة حزب العمال البريطاني ، وترجمت الى العربية طائفة من منشورات الفابيين .

ولم يقف الامر عند حد الدراسات النظرية واصطراع الآراء حول القضايا الاشتراكية ، بل تكونت احزاب شيوعية كانت تعمل في الخفاء . ولكن اخذ على هذه التنظيمات انها كانت تعتبر ابواقا للشيوعية العالمية وتتلقى التعليمات والتوجيهات من الاخيرة ، وهذا بالاضافة الى تجاهلها حقيقة المشكلات العربية . وزاد من الشك في تلك الجماعات موقفها من قضية فلسطين ، فراحت تؤيد التقسيم وقيام اسرائيل بعد ان اعترف الاتحاد السوفييتي بالاخيرة .

كذلك تكونت احزاب في بعض البلاد العربية ، مثل مصر ، اضافت لفظ « الاشتراكي » الى اسمائها لاغراض دعائية اكثر منها عقائدية — ذلك انها كانت تفتقر الى الفهم الصحيح والى الوعي العاقل الهادف ، بحيث ليس من المبالغة القول بان الصلة الوحيدة التي كانت تربطها بالاشتراكية لم تكن تتعدى التسمية او الاسم . وثمة احزاب اخرى في بلدان اخرى مختلفة كانت تمثل في جوهرها البرجوازية الصغيرة ، الساخطة والمتطلعة وذات الميول الاصلاحية الى حد متفاوت ، ولكن هذه الاحزاب لم تكن تستند في واقع الامر الى قواعد شعبية عريضة ، وانما جندت انصارها من صفوف الفريق المثقف في البرجوازية الصغيرة . وعمد بعضها فضمن برامجه طائفة من افكار الفابيين ومبادىء حزب العمال البريطاني ، — ولعل المثل الواضح على هذا كان الحزب الوطني الديمقراطي بالعراق . وبرغم هذا كان ذلك الحزب تقدميا الى درجة طيبة ولعب دورا في تنمية الوعي بالعراق . ولكن احزابا اخرى استخدمت المعميات ، ومن هنا كانت الكتابات الصادرة عنها مشوشة مضطربة تفتقر الى وضوح الرؤية ، كما خلت من الجوانب العملية التي يكون فيها علاج

الادواء التي يعاني منها المجتمع العربي .

وكان الاشتراكيون العرب يوجهون سهامهم الى العيوب الرئيسية التي ينطوي عليها المذهب الحر او المذهب الرأسمالي ، فقالوا ان السوق الحرة مثلا عجزت عن زيادة الانتاج والانتاجية بالدرجة المثلى الواجبة ، كما ساعدت على تعميق عناصر عدم المساواة . وفضلا عن هذا ففي ظل الاوضاع الرأسمالية القائمة على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الواسعة لا يمكن ان يكون لمبدأ تكافؤ الفرص الذي يركز عليه المدافعون عن المذهب الحر ، اي اثر فعال ، ذلك ان الطبقة التي تحوز معظم الثروة ، وبالتالي تملك القوة الاقتصادية ، لها مزايا لا تتمتع بها الطبقات الاخرى .

غير انه يؤخذ على التيار الاشتراكي بوجه عام خلال العقد الاول التالي للحرب الاخيرة : اولا ، التشوش والاضطراب ، فهو متأرجح بين نظريات متعددة ، وحتى الاتجاه الماركسي بدا غريبا عن البيئة العربية ؛ ثانيا ، الافتقار الى تحديد الاهداف ووسائل تحقيقها بصورة واضحة لا تحتمل اللبس ، سواء في الميادين الاقتصادية والسياسية او الاجتماعية ؛ ثالثا ، القصور الظاهر في استخدام الافكار الاشتراكية لتوفير الحلول العملية للمشكلات القائمة في البلاد العربية التي لها ظروف مختلفة من نواحٍ عدة عن الاوضاع في شرقي اوربا او في الدول الغربية .

ومهما يكن من امر ، فالاتجاه الاشتراكي ، برغم تفرقه في مجارٍ فرعية متعددة ، لم يتخط المجال النظري ، وحتى هذا المجال كان محدودا بطبيعة الحال بسبب قوة الطبقات الاقطاعية والرأسمالية ، وقوة المصالح الاجنبية المسيطرة على البلاد العربية . ثم جاءت ثورة مصر في عام ١٩٥٢ ، وكان اول اجراء جذري اتخذته هو اصدار قانون الاصلاح الزراعي فحطم الاقطاع بضربة واحدة ، ثم اخذت تتحدث عن العدل الاجتماعي ، ومنع رأس المال من السيطرة على الحكم ، والقضاء على الفوارق الطبقية الصارخة .

وقررت الثورة الاخذ باسلوب التخطيط ، وحررت نسبة كبيرة من الاقتصاد القومي من السيطرة الاجنبية ، وانشأت قطاعا عاما يزداد حجما وقوة ، وجعلت التجارة الخارجية تحت اشراف الدولة ، وصدرت تشريعات لكفالة حقوق العمال ومصالحهم . الى هنا كان في امكان المراقب الذي ينظر الى ما تحت سطح الاشياء ان يلحظ ارساء دعائم جديدة سوف يبنى فوقها صرح اجتماعي جديد . وفي تموز (يوليو) ١٩٦١ القى الرئيس جمال عبد الناصر خطابا هاما جاء فيه : « كان من الواضح ... منذ اول يوم من ايام هذه الثورة اننا لا نستطيع ان نحقق العدالة الاجتماعية الا اذا قضينا على الاحتكار وسيطرة رأس المال » . ثم واصل القول : « اذاً لا بد ان نعيد تكوين البناء الاجتماعي كما نريد . لا بد ان نقيم المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني » . وقبل القاء

ذلك الخطاب كانت قد صدرت طائفة من القوانين ، يمكن تقسيمها الى نوعين : تشريعات تحديد الملكية (عن طريق التأميم الكلي او الجزئي) ، وتشريعات تحديد الدخول (عن طريق الضرائب اساسا) .

معنى هـذا كله ان بلدا عربيا اقام النظام الاشتراكي لاول مـرة في المنطقة العربية باسرها . وفي العام التالي اعلن « الميثاق الوطني » الذي اوضح المفهوم العربي للاشتراكية او التطبيق العربي لها ، فقال « ان سيطرة الشعب على كل ادوات الانتاج لا تستلزم تأميم كل وسائل الانتـاج ، ولا تلغي الملكية الخاصة ، ولا تمس حـق الارث الشرعي المترتب عليها ، وانما يمكن الوصول اليها بطريقين : اولهما خلق قطاع عام وقادر يقود التنمية في جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية ، وثانيهما وجود قطاع خاص يشارك في التنمية في اطار الخطة الشاملة من غير استغلال ، على ان تكون رقابة الشعب شاملة القطاعين مسيطرة عليهما معا » .

بهذا تبلور المفهوم العـربي للاشتراكية : اولا ، فهي تتحدث عن سيطرة الشعب ، ومعناها الرقابة والتوجيه ، ولا تتحدث عن الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ؛ وهي ، ثانيا ، لا تدعو الى التأميم الشامـل الكلي كما ترى الماركسية ؛ وهي، ثالثا ، تعترف بمبدأ الملكية الخاصة ، واكدته في مجال الارض والعقارات المبنية ، وفي الصناعة والتجارة ؛ وهي ، رابعا ، تعترف بحـق الارث الذي تواضعت عليه الشرائـع السماوية وكذلك القوانين الوضعية .

ويلاحظ على حركة التأميم التي طبقت في الجمهورية العربية المتحدة انها انصبت على قمم الاقتصاد القـومي ، كالمصارف وشركات التأمين ، والمرافق العـامة الرئيسية ، والصناعات الاساسية ، والتجارة الخارجية ، ومصادر الثروة المعدنية. هذا وان الكثير من هذه المرافق والخدمات ، على اختلاف انواعها ، لمطبق في عدد من البلاد الرأسمالية نفسهـا .

هذا التيار الاشتراكي الذي اتخذ صورة عينية ملموسة في الجمهورية العربية المتحدة، سرى في عدد من البلاد العربية كالجزائر و سوريا و العـراق ، وان تفاوتت الدرجة وتفاوت اسلوب التطبيق او مـداه ، في ناحية او اخرى طبقا للظروف المحلية . ولهذا مثـلا ، وبسبب الظروف الطـارئة على الجزائر بسبب هجرة الفرنسيين عندما اصبـح الاستقلال حقيقة ، اضطر هـذا البلد العربي الى الاخذ بالاسلوب المعروف باسم « التسيير الذاتي » ، وهو مقتبس من التجربة اليوغسلافية مثلا .

والميثاق الوطني يعتبر وثيقة بالغة الاهمية :

اولا ، فهو اذ حدد المفهوم العربي للاشتراكية ، اصولها واهدافها ووسائلها ، قضى على

اضطراب التيارات الاشتراكية المتعددة التي شهدها العالم العربي من قبل .

ثانيا ، واخذ في اعتباره البيئة العربية بكافة مقوماتها . ما من شك انه يشترك مع عدد من النظريات الاخرى في بعض المسائل ، ولكنه لم يلتزم بنظرية معينة ، وبعبارة صريحة لم يأخذ بالمذهب الماركسي كما هو مطبق في بلاد اخرى . ونحن اذ ننظر الى افكار الاشتراكيين في انكلترا و فرنسا و ايطاليا ، نجدها تتفق مع الماركسية في نواحٍ اخرى جذرية، ومع ذلك لا يمكن ان تتخذ نواحي الشبه ذريعة لاتهام هؤلاء الاشتراكيين بانهم ماركسيون او شيوعيون .

ثالثا ، ومن الامور اللافتة للنظر في الميثاق انه قدم للاشتراكيين العرب المبررات الصحيحة للاخذ بالحل الاشتراكي ، وهي مبررات نابعة من ظروف مجتمعهم بالذات . فالرأسمالية المحلية في البلاد المتخلفة لا تزال في طور غض بحكم السيطرة الاستعمارية السابقة ، فهي اذاً اعجز من ان تنهض بعبء التنمية على النحو الشامل الذي يتفق مع حاجيات الجماعة ويحقق اهدافها . وفضلا عن ذلك ، فهذه الرأسمالية المحلية المحدودة الموارد تفتقر بحكم تكوينها الى عناصر المخاطرة والقدرة على الصبر وانتظار الخبراء ، ومن هنا فهي لا تتجه صوب التصنيع ، وان فعلت فبقدر ، ولهذا فالمشاهد ان هذه الرأسمالية المحلية تتجه في الغالب الى الاستغلال الزراعي او العقاري او بعض التجاري، وبذلك يصبح من العسير الاعتماد عليها في اجراء عملية تصنيع واسع النطاق .

وحتى اذا اوتيت قدرا من روح المغامرة ، وتوافرت لها امكانيات معتدلة ، فسوف تجد نفسها ازاء نمو الاحتكارات العالمية الضخمة ، امام سبيلين لا ثالث لهما : فاما ان تحتمي وراء اسوار الحمايات الجمركية العالية، وهذا ثمن فادح تستأديه من الجماهير، واما ان تربط نفسها بحركة الاحتكارات العالمية . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فاتساع مسافة التخلف في العالم بين السابقين وبين الذين يحاولون اللحاق بهم لم يعد يسمح بان يترك منهاج التقدم للجمهور والفردية العفوية .

هذه الاعتبارات هي التي تفسر العبارة الواردة في الميثاق وهي « حتمية الحل الاشتراكي » ، فهي الحتمية وليست هي « الجبرية » (determinism) التي تفرض شيئا سواء توافرت دواعيه او لم تتوافر. ان معناها ان من بين الحلول المختلفة لمشكلة التخلف، يعتبر الحل الاشتراكي هو الذي يمكن البلاد المتخلفة من الخروج من دائرة تخلفها .

الدعوة الى التصنيع

ومن الصفات البارزة للاقتصاد العربي بوجه عام ، اعتماده على انتاج المواد الغذائية والخامات الزراعية والمعدنية . ومعنى هذه الصفة انه اقتصاد يفتقر الى التوازن بين

القطاعات المختلفة ، وانه مضطر ان يكون تابعا للدول المتقدمة صناعيا التي تعتبر المستورد الرئيسي للخامات المعدنية بوجه خاص . وفضلا عن هذا فالضعف الصناعي ، مما نوهنا به في صدر هذا المقال ، يجعل البلاد العربية تعتمد على العالم الخارجي في تزويدها بالسلع الصناعية ، وهو امر تبدو خطورته في حالتين : احداهما اذا حدثت حرب مثلا تعذر بسببها الاستيراد ، والاخرى عندما تقع ازمة اقتصادية فتهبط اسعار المواد الاولية باكثر من هبوط السلع المصنوعة . وبذلك يتضح ان التصنيع هو جزء من سياسة التحرر او الاستقلال الاقتصادي ، مما دفع الاقتصاديين العرب في كتبهم ومنشوراتهم ، بل وفي مقالاتهم بالمجلات والصحف، لان يشددوا على ضرورة توجيه المزيد من الاهتمام نحو الصناعة طالما تتوافر مقومات انشائها على نحو اقتصادي سليم .

وهذا المطلب تعكسه مشروعات التنمية الحالية في البلاد العربية ، حيث يشغل قطاع الصناعة مكانا رئيسيا فيها، كما يتضح من مراجعة العناصر التي تتكون منها هذه المشروعات في الجمهورية العربية المتحدة و السودان و سوريا و الاردن و الجزائر و ليبيا وغيرها. ففي سوريا مثلا نص برنامج السنوات الخمس للتصنيع ، الذي وضع خلال عهد الوحدة والذي بدأ تنفيذه في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٨ ، على انفاق ٥٦٠ مليون ليرة منها ٣٣٦ مليونا بالعملات الاجنبية . وكان نصيب الصناعة والكهرباء من الاستثمارات التي تضمنتها الخطة الخمسية للتنمية (١٩٥٩/١٩٦٠ — ١٩٦٤/١٩٦٥) ما نسبته ١٨،٧ بالمائة. وطبقا للخطة العشرية (١٩٦٠/١٩٦١ — ١٩٧٠/١٩٧١) في السودان كان من المقرر ان يرتفع نصيب الصناعة من ٩ الى ١٧ بالمائة ، اي بمقدار الضعف تقريبا. وفي الخطة الخمسية الاولى بالجمهورية العربية المتحدة وزعت الاستثمارات بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومي ، فكان نصيب الكهرباء والصناعة ٥٧٨،٧ مليون جنيه ، اي بنسبة ٣٤،١ بالمائة .

حركة التكامل الاقتصادي

كانت الوحدة بين التقسيمات او الكيانات الاقليمية التي فرضت على الوطن العربي بفعل القوى الخارجية والمصالح المحلية المتحالفة معها ، املا يراود الكثيرين من المفكرين والقادة العرب وخاصة بعد الحرب العالمية الاولى . وعندما انشئت جامعة الدول العربية نما الامل في ان تكون خطوة مؤدية الى اخراج فكرة الوحدة الى حيز التنفيذ ، ولكن احداث عام ١٩٤٨ المترتبة على قيام اسرائيل كانت صدمة عنيفة ، وهنا اتضح بما لا يدع مجالا للشك ان الامر يتطلب ما هو اكثر من منظمة اقليمية مفككة العرى ، وان السبيل الى انقاذ فلسطين ، وبالتالي الى مجابهة المصالح الخارجية الطامعة ، هو تحقيق الوحدة الصحيحة للوطن العربي . وكان الرئيس عبد الناصر هو الذي اكد هذه الحقيقة وجعلها الهدف الذي ينبغي ان توجه نحوه جميع الجهود .

وادرك المفكرون ان الوحدة لها جانبان اساسيان ، احدهما سياسي والآخر اقتصادي ، وهما متكاملان – بل لقد ذهب البعض الى حد اعتبار تحقيق الوحدة الاقتصادية شرطا اساسيا لقيام الوحدة السياسية ، وضرب بعضهم المثل بما حدث في المانيا في القرن التاسع عشر حيث كان انشاء الاتحاد الجمركي (« الزولفرين ») خطوة حاسمة في نجاح الوحدة السياسية في ايام بسمارك . ومن هنا اهتم المفكرون النظريون ، وتابعهم المسؤولون السياسيون ، باتخاذ الخطوات الوحدوية من الناحية الاقتصادية ، وكثر الحديث عن التكامل الاقتصادي والحاجة الى انشاء اتحاد جمركي او سوق مشتركة على غرار السوق الاوربية المشتركة او السوق المشتركة لبلاد امريكا الوسطى .

وبغض النظر عن الناحية العامة فهناك اعتبارات متعلقة بموضوع التنمية الاقتصادية جعلت الاقتصاديين العرب يطالبون بتدعيم التعاون بين البلاد العربية . فالواضح ان التطور الحالي فردي النزعة والاتجاه والاسلوب ، ان صح التعبير . فكل وحدة سياسية في العالم العربي تضع وتنفذ خططها للتنمية التي تقف عند حدودها السياسية ، وتبذل كل ما تقدر عليه من جهد ونشاط في سبيل ما تجعله نصب عينيها من غايات ، وتطبق من السياسات ما تراه ادنى الى تحقيق هذه الغايات . هذا الاسلوب في العمل قد يبدو طبيعيا ومنطقيا ، وفيه الحل او بعض الحل لمشكلة التخلف ، كما انه بالمثل الطريق الذي اختطته وتسير فيه بلاد اخرى .

ولكن الاقتصاديين العرب لاحظوا ان هذا الاتجاه ، وان بدا سليما ، لا يأخذ في اعتباره عوامل اخرى لها اهميتها البالغة ، وفي مقدمتها ان السوق المحلية في معظم البلاد العربية ، كل منها على حدة ، محدودة او ضيقة بشكل يلفت النظر . والنتيجة المترتبة على هذه الظاهرة مثلا ان عددا من الصناعات لا بد ان يفيض الانتاج منها على حاجة هذه السوق . وفي هذه الحالة اذا حاولت ان تستوعبه اسواق عربية اخرى فقد تلقى الباب امامها موصدا بفعل حواجز جمركية مصطنعة او مصالح محلية ضيقة الافق . واذا رؤي ان يقتصر الانتاج على السوق المحلية الضعيفة لكان معنى هذا قيام وحدات صناعية غير اقتصادية ، مما يؤدي بدوره الى ارتفاع التكاليف بغير مبرر ، وهو ارتفاع لا يحمل عبئه سوى المستهلك المحلي الذي هو ، بطبيعة مرحلة التطور الحالية في معظم المنطقة العربية ، محدود الدخل . ولا يقف الامر عند هذا الحد ، اي عند حد ميدان الصناعة ، بل انه ليتعداه الى قطاع الزراعة . فقد تزرع محصولات تزيد اعباء انتاجها الاجتماعية على تكلفة استيرادها من بلاد عربية اخرى ، تجعلها ظروفها ، من حيث التربة او الاحوال المناخية او الخبرة السابقة ، افضل استعدادا للتركيز على انتاج مثل هذه المحصولات وعلى نحو يتمشى مع المعايير الاقتصادية .

قد يتراءى ان هذا الاتجاه الفردي ربما يتيح اوفر فرص النمو امام البلاد العربية التي تملك امكانيات اكبر من ناحية الموارد الطبيعية او المالية او البشرية او الفنية . ولكن يقول دعاة الوحدة الاقتصادية انهم انما يسعون الى ما فيه تحقيق اكبر قسط من المنفعة لكل بلد عربي بصورته الفردية ، وللبلاد العربية كلها بصفتها الجماعية . وهذه المنفعة قمينة ان تتولد من تفاوت القدرات على افضل انتاج باقل تكلفة، طبقا للظروف المناسبة. وبعبارة اخرى، فهم يدعون الى نوع من تقسيم العمل الذي يؤدي الى افضل النتائج ، ويقولون انه اذا كان تقسيم العمل بطريقة علمية صائبة سبيلا الى رفع معدل الكفاية الانتاجية في المصنع الواحد او في المنشأة الواحدة او على مستوى الصناعة الواحدة، فانه كفيل بالمثل ان يكون سبيلا الى الاسراع بعملية التنمية العربية .

وثمة حجة اخرى ادلى بها الاقتصاديون العرب، وهي ان التكتلات الاقتصادية من قبيل السوق الاوربية المشتركة سوف تشكل قوة تقف عاجزة امامها الوحدات السياسية الصغيرة كالبلاد العربية، كل منها على حدة، ومن هنا فالسبيل الى مواجهة خطر التكتلات الدولية انما يكون بانشاء تكتل اقتصادي عربي مماثل .

ولقد اثر هذا الاتجاه الفكري في نواحٍ عدة ، واسفر عن اجراءات ايجابية اتخذت ، وهي ان كانت متفرقة ولا تزال فعاليتها محدودة ، الا انها تشير الى اتجاه التيار العام . فقد اقر المجلس الاقتصادي التابع لجامعة الدول العربية توحيد تسمية التعريفة الجمركية ووضع جدول تعريفة جمركية موحدة تلتزم بها كافة الدول العربية ، وشكلت لجنة لهذا الغرض .

وفي ٦ حزيران (يونيو) من عام ١٩٦٢ تم التوقيع على اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، ويتضمن المشروع الذي اقره المجلس الاقتصادي اربعة فصول اولها خاص باهداف الوحدة الاقتصادية والوسائل الكفيلة بتحقيقها، وقد اشتملت على حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية وحرية العمل والاقامة والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي وحقوق التملك والايصاء والارث .

قد تبدو خلفية الصورة التي قدمناها في مستهل هذا الفصل كثيرة الظلال القاتمة، وربما عملت على اشاعة قدر من التشاؤم. ولكن العرض الذي اوردناه في ايجاز لاهم التيارات الفكرية والاتجاهات في الحقل الاقتصادي، يجعلها تعتبر علامات بارزة في الطريق السليم الذي يتعين على الوطن العربي ككل ان يسير فيه حتى يحقق ما يهدف اليه من غايات اقتصادية واجتماعية .